

الفصل الثالث

أمن المؤتمرات ... النظرية

المبحث الأول : المؤتمر سيد نفسه

المبحث الثاني : الفرد وسيادة المؤتمر
ومتطلبات التأمين

obeikandi.com

المبحث الأول :

المؤتمر سيد نفسه

- سيادة المؤتمر - تعريفها - عناصرها - صورها - قيودها.
- سيادة الدولة - تعريفها - عناصرها - صورها - قيودها.
- إيقاع العلاقة بين المؤتمر والدولة وأجهزة التأمين.
- التعسف فى استخدام حق السيادة.

obeikandi.com

إن تأمين المؤتمرات، مهمة خطيرة وحساسة وهامة، هذه المهمة التي تتحدد فى أمن المكان وأمن الافراد وأمن المعلومات، وفى نفس الوقت فى تحديد إيقاعات الحركة بين هذه العناصر الثلاث، وبين أفراد الأمن وأعضاء المؤتمر والمشاركين فيه على اختلاف وظائفهم، وأجهزة المؤتمر الإداريه، وأجهزة دولة مقر المؤتمر.

وعلى الجانب المحيط بهذا المفهوم، وأعنى به جانب الإطار الذى يحيط بحركة هذا الإيقاع، حيث ينظم حركته، ويحدد قواعده، ويرسم حدوده ومحدداته، على هذا الجانب الاخر، تكمن خطورة النظرية التي تشكل هذا الإطار الذى تتحرك داخله جميع إيقاعات الحركة لكل الأطراف.

هذه النظرية العلمية لأمن المؤتمرات، التي نستطيع من خلالها أن نصل فى أى وقت وتحت أى ظروف الى وضع خطط التأمين المناسبة للزمان والمكان والموضوع، بحيث تستطيع أن تحقق أهدافها بصورة واضحة محددة.

وإذا كان من الواجب أن تؤصل النظرية مجموعة من المفاهيم الأساسية التي يجب أن تؤسس عليها خطط التأمين للمؤتمرات، فإن حجر الزاوية فى هذه المفاهيم هي أن المؤتمر يعتبر ويحق سيد نفسه. ومن داخله فقط تتحدد سلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ومن خلال المواثمة بين هذا المفهوم وبين مفهوم سيادة أجهزة المؤتمر داخل مقاره وبين مفهوم سيادة الدولة على أرضها، وبين احتياجات التأمين المختلفة، تكمن أهمية وخطورة تأصيل هذه المفاهيم وتحديدتها.

كما أنه من الواجب أيضا أن تؤصل النظرية القواعد التي تحقق المواثمة بين حرية الفرد الذى يمكن أن يكون عضوا فى المؤتمر أو زائرا فيه أو مشاركا فى هيئة الإدارية، أو رجلا من رجال الإعلام والصحافة وبين متطلبات التأمين وقيوده، وسيادة المؤتمر داخل نطاقاته المكانية والموضوعية.

ومن خلال هذه النظرية نستطيع أن نضع القواعد التطبيقية التي تحكم خطط تأمين المؤتمرات.

إن تأمين المؤتمرات، مهمة خطيرة وحساسة وهامة، هذه المهمة التي تتحدد فى أمن المكان وأمن الافراد وأمن المعلومات، وفى نفس الوقت فى تحديد إيقاعات الحركة بين هذه العناصر الثلاث، وبين أفراد الأمن وأعضاء المؤتمر والمشاركون فيه على اختلاف وظائفهم، وأجهزة المؤتمر الإداريه، وأجهزة دولة مقر المؤتمر.

وعلى الجانب المحيط بهذا المفهوم، وأعنى به جانب الإطار الذى يحيط بحركة هذا الإيقاع، حيث ينظم حركته، ويحدد قواعده، ويرسم حدوده ومحدداته، على هذا الجانب الاخر، تكمن خطورة النظرية التى تشكل هذا الإطار الذى تتحرك داخله جميع إيقاعات الحركة لكل الأطراف.

هذه النظرية العلمية لأمن المؤتمرات، التى نستطيع من خلالها أن نصل فى أى وقت وتحت أى ظروف الى وضع خطط التأمين المناسبة للزمان والمكان والموضوع، بحيث نستطيع أن نحقق أهدافها بصورة واضحة محددة.

وإذا كان من الواجب أن تؤصل النظرية مجموعة من المفاهيم الأساسية التى يجب أن تؤسس عليها خطط التأمين للمؤتمرات، فإن حجر الزاوية فى هذه المفاهيم هى أن المؤتمر يعتبر وبحق سيد نفسه. ومن داخله فقط تتحدد سلطاته التشريعية والتنفيذية والقضائية، ومن خلال المواثمة بين هذا المفهوم وبين مفهوم سيادة أجهزة المؤتمر داخل مقاره وبين مفهوم سيادة الدولة على أرضها، وبين احتياجات التأمين المختلفة، تكمن أهمية وخطورة تأصيل هذه المفاهيم وتحديدتها.

كما أنه من الواجب أيضا أن تؤصل النظرية القواعد التى تحقق المواثمة بين حرية الفرد الذى يمكن أن يكون عضوا فى المؤتمر أو زائرا فيه أو مشاركا فى هيئته الإدارية، أو رجلا من رجال الإعلام والصحافة وبين متطلبات التأمين وقيوده، وسياده المؤتمر داخل نطاقاته المكانية والموضوعيه.

ومن خلال هذه النظرية نستطيع أن نضع القواعد التطبيقية التى تحكم خطط تأمين المؤتمرات.

المؤتمر سيد نفسه

فكرة سيادة المؤتمر على نفسه هي فكرة عذراء في التأسيس، سواء في تأصيلها الفقهى أو القانونى، ولعل استكشاف معنى السيادة في الفكر السياسى والفكر الدستورى هو المدخل الطبيعى للوصول إلى فكرة السيادة في عالم المؤتمرات.

والسيادة ليست اسما في حد ذاتها، ولكنها صفة تقترب بشيء، وقد التصقت صفة السيادة في الفكر السياسى بالسلطة وأصبحت قرينا لها، حتى أن بوردان عرف السيادة بأنها "السلطة المطلقة الدائمة"^(٤٦)، كذلك عبر أرسطو في كتابه المشهور "السياسة" عن السيادة بكونها تعنى وجود سلطة عليا وسامية داخل الدولة^(٤٧)، وعبر عنها بروكولوس في موسوعة "جوستينيان" بأنها تعنى عدم الخضوع لإرادة أخرى^(٤٨) وذلك معنى سلبى للسيادة بالمقارنة بالمعنى الإيجابى لها وهو السلطة.

ثم ظهرت في العصر الحديث النظرية التقليدية للسيادة التى تقوم على أن للسيادة مظهرين : واحد داخلى وآخر خارجى. المظهر الداخلى لسيادة الدولة هو سلطاتها على الأشخاص والمؤسسات داخل الدولة؛ والمظهر الخارجى هو حريتها في إدارة شئونها الخارجية، والسيادة بهذا المعنى لها أوصاف محددة، هي كونها واحدة لا تقبل التجزئة، ولا تقبل التصرف فيها، ولا تخضع للتقادم المكسب أو التقادم المسقط. غير أن التنظيم الدولى الحديث قد أضاف بعدا جديداً للسيادة، وهو المساواة في السيادة بين جميع الدول، مع إبراز القيود على هذه السيادة المطلقة للدولة التى تتمثل دوليا أى في مظهرها الخارجى على احترام سيادة الدول الأخرى، وداخليا على احترام الدستور والقانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

هذه السيادة بأوصافها وأبعادها وقيودها هي ركن الزاوية في نظرية سيادة المؤتمر على نفسه. وإذا كان لنا أن نتناول الفكرة من منطلق أفكار القانون الدولي والفكر السياسي، فإننا نستطيع أن نحدد المظهر الداخلي لسيادة المؤتمر على نفسه في سيادة المؤتمر داخل حدوده الذاتيه، والتي تتمثل في قاعاته والحوارات التي تتم داخلها والمستندات التي تتداول فيها، وأعضائه ومشاركيه وزائريه. والمظهر الخارجى هو سيادة المؤتمر في إدارة الحوار خارجيا مع الدولة التي ينعقد فى إقليمها، وفى إدارة الحوار مع المنظمات الأخرى والمؤتمرات الشبيهة، وفى عدم الخضوع لإرادة خارجة عن إرادته. وإذا كانت السيادة هي صفة لصيقة بالسلطة كما أشرنا سابقا، فإن معنى ذلك أن سيادة المؤتمر الداخلية تعنى سلطته الكاملة على جميع من يتواجدون داخل حدوده، وسمو إرادته على إرادتهم جميعاً.

وإذا ما انتقلنا إلى أوصاف هذه السيادة لوجدنا أنها سيادة واحدة لا تقبل التجزئة، بمعنى أن السيادة هي ولاية المؤتمر فى حدوده المساحية ولاية منفردة ومطلقة، فليس لأى دولة أو جهة ولاية على كل من يتواجد داخل هذه الحدود من أشخاص أو مستندات أو التجهيزات الخاصة بالمؤتمر، وهي فى نفس الوقت سيادة لا تقبل التقادم المكسب ولا التقادم المسقط.

ولكن تبقى للسيادة وصف أخير يفرقها عن معنى سيادة الدولة فارقا جوهريا وأساسيا، فسيادة المؤتمر تقبل التصرف فيها بإرادة المؤتمر، أى أن المؤتمر يستطيع أن يعهد ببعض أمور سيادته أو كلها إلى آخرين، سواء كان هؤلاء الآخرين الدولة التي ينعقد فى كنفها أو بعض هيئاتها أو هيئة أخرى من متخصصون فى تنظيم وإدارة المؤتمرات.

والمؤتمر حين يقرر ذلك، لا يفقد ركنا من أركان وجوده، كالدولة، وإنما يمارس إرادته فى تنظيم نفسه، ولكن من المتعين لكى يتم ذلك أن يكون بإرادته وإرادته الخالصة.

هذه السيادة بجانبها الداخلى والخارجى، وبأوصافها الغير قابلة للتجزئة والغير قابلة للتقادم يرد عليها قيود جوهرية وهامة. تتمثل أهم هذه القيود فى وجوب عدم تعارض مظاهر هذه السيادة مع سيادة الدولة التى ينعقد فى إقليمها المؤتمر، أو تعارض هذه السيادة مع سيادات دول أخرى خارجية، ويتأتى هذا التعارض فى الأولى إذا ما خرج المؤتمر عن دائرة الدستور أو القوانين أو المعاهدات المنظمة للإطار العام الذى ينظم حقوقه وواجباته فى الدولة، ويأتى التعارض فى الثانية إذا ما انعكست قراراته على أوضاع دول مستقلة ومست كياناتها ونظمها، ما لم تكن هذ الدولة قد خرجت على القوانين الدولية أو المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وحرياته فى المجتمع الدولى. كما يرد على هذه السيادة بجانبها الداخلى والخارجى قيد هام وأساسى، هو احترام مبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية للفرد داخل المؤتمر، واعترافه له بكرامته وقدره والمساواة فى جميع الحقوق والواجبات لكل الأطراف أعضاء المؤتمر.

يبقى بعد ذلك تحديد من هو صاحب هذه السيادة فى المؤتمر. هل هو رئيسه ؟ أم هيئته التنظيمية ؟ أم مجموع أعضائه ؟ وكيف يتم تنظيم هذا الحق داخله ؟ وكيف تتم ممارسته ؟ ويفهوم آخر، إذا كانت السيادة هى صفة لصيقة بالسلطة، فمن هو صاحب هذه السلطة فى المؤتمر ؟

ومرة أخرى يصبح الفكر السياسى إطارا للتحديد، وتبرز نظرية سيادة الشعب لتحدد لنا هذا المفهوم، أى أن السيادة فى المؤتمر ليست للمؤتمر كوحدة مستقلة عن

الأعضاء المكونين له، إنما تكون السيادة لمجموع أعضائه فرداً فرداً، وكل عضو يكون له جزء من هذه السيادة، ومن مجموع هذه الأجزاء جميعاً تتكون سيادة المؤتمر.

ولكن إذا كانت السيادة فى المؤتمر هى مجموعة سيادات أعضائه، فكيف يمكن ممارستها بواسطة كل عضو فى المؤتمر؟ وفى الواقع إنه لو ترك لكل عضو فى المؤتمر حق ممارسة سيادته لتحول المؤتمر لنوع من أنواع الجماعات الفوضوية.

وتفسر لنا نظرية روسو^(٤٩) فى العقد الاجتماعى قلب الحقيقة التى نسمى إليها، حيث تقرر أن وجود الجماعة السياسية لا يمكن أن يتصور إلا على أساس اتفاق حر بين أفرادها؛ هذا الاتفاق أو العقد الاجتماعى لن يكون سليماً ومشروعاً إلا إذا صدر عن إجماع الإرادات الحرة للأفراد المكونين للجماعة.

ومن نفس منطلق التفسير هذا، نستطيع أن نقول أنه من خلال اتفاق حر أو عقد اجتماعى بين جميع أعضاء المؤتمر قائم على إجماع الإرادات الحرة للأعضاء المشاركين فيه انعقد المؤتمر، وبنفس هذه الإرادات الحرة اختار رئاسته وهينته التنظيمية، ولكن هذه الرئاسة لن تكون هى صاحبة السيادة، فهى ليست وكيلة عن المؤتمر صاحب السيادة، بل هى أدواته فى تنفيذ الإرادة العامة للمؤتمر.

وإذا كان هذا هو التحديد الفقهي لعنى سيادة المؤتمر، فإن هذا التحديد لا يتعارض مطلقاً مع مفهوم سيادة الدول على أرضها. ذلك لأن سيادة الدولة التى هى صفة ملتصقة بالسلطة، والتى تعنى سمو إرادة الدولة على كل الإرادات داخل إقليمها، هذه السيادة أو السلطة هى التى وافقت بادية ذى بدء على انعقاد المؤتمر داخل حدودها الإقليمية، وهى التى وافقت على التوقيت الزمنى له، هذه الموافقة هى فى حقيقتها

إحدى ممارسات سيادة الدولة، وهي تتضمن فى ذات الوقت موافقة ضمنية من الدولة على الاعتراف للمؤتمر بسيادته داخل حدوده، ولعلنا نقرب فى هذا النطاق من نطاق القانون الدولى فى تنظيمه للعلاقة بين الدولة وبين البعثات الدبلوماسية داخلها، ولكن مع فوارق هامة وجوهرية فى طبيعة العلاقة وضوابطها.

ولعل تنظيم البعثات الخاصة *Les Missions Spéciales* هو أقرب صور التنظيم الدبلوماسى إلى نطاق بحثنا، وهى التى يقصد بها المبعوثون غير الدائمين وأعضاء المؤتمرات الدولية والبعثات الخاصة التى ترسلها الدولة لغايات محددة. ويلاحظ أن الدبلوماسية الخاصة أو دبلوماسية المناسبات أو دبلوماسية المؤتمرات الدولية لها أصولها البعيدة فيما جرى عليه العمل. كما أن اتفاقية هاقانا فى عام ١٩٢٨ قد عاجلتها فى المادة التاسعة منها تحت تسمية الممثلين الدبلوماسيين فوق العادة، وتشمل البعثات الخاصة والممثلين المؤقتين وأعضاء المؤتمرات الدبلوماسية الموفدين لمهام خاصة. وقاعدة القبول المتبادل وحق التمثيل تصلح لأن تكون أساسا قانونيا للعلاقة بين الدولة والمؤتمر، لأن الدولة، بما لها من سلطة السيادة، لها الحق فى قبول انعقاد المؤتمر على أرضها، كذلك المؤتمر بما له من حق السيادة على مقدراته يملك حق قبول عقد جلساته على أرض الدولة، ولا يمكن لكل منهما فرض حقه على الطرف الآخر.

ولعله أيضا فى نظرية مصلحة الوظيفة *Théorie de l'intérêt de La fonction*، وهى من النظريات الراجعة فى مجال تحديد أساس الحصانات الدبلوماسية فى القانون الدولى، لعل فيها ما يمكن اعتباره أساسا لفكرة سيادة المؤتمر داخل حدوده، حيث أن هذه السيادة ضرورة لى يستطيع المؤتمر أن يقوم بمهامه على الوجه الأكمل (٥٠).

وإذا ما وصلنا إلى تحديد فكرة سيادة المؤتمر والأسس التي تقوم عليها، وحركة العلاقة بين سيادة المؤتمر وسيادة الدولة ونطاقات هذه السيادة، فإنه يصبح من المتعين تحديد القيود الواردة على هذه السيادة، والقيود التي ترد على هذه السيادة لا تمس مطلقاً فكرة السيادة في حد ذاتها، بل على العكس هي تأكيد لها وأسلوب من أساليب ممارستها.

فسيادة المؤتمر محددة بضوابط ارتضاها المؤتمر ومارس سيادته في الموافقة عليها، فضاء المؤتمر على عقد اجتماعاته داخل إقليم الدولة، هو رضاء كامل بالخضوع لكل القوانين التي تنظم حركة الحياة داخل الدولة، ورضاء الدولة على أن يتعقد المؤتمر على أرضها هو في ذات الوقت رضاء كامل على أن تحترم الدولة سيادة المؤتمر داخل حدوده، ومن خلال هذا التزاوج بين الإرادات يكمن المفهوم الحقيقي لسيادة المؤتمر.

وإذا ما تناولنا سلطة التأمين في المؤتمر ومتطلباتها بين حق الدولة في السيادة وحق المؤتمر في السيادة، وباعتبار أن السلطة هي الصفة اللصيقة بالسيادة والتي لا بد أن تستند إلى القوة المؤسسة على مجموعة من القواعد القانونية والنظم الموضوعية، فسوف نجد أن مهمة التأمين حين تمارسها الدولة فإنما تعبر عن صورة من صور ممارسة المؤتمر لسيادته، وتفصيل ذلك أن المؤتمر حينما يمارس سيادته إنما يمارسها في إطار قبوله لقوانين الدولة ونظمها، وأن الدولة حينما تمارس سيادتها إنما تمارسها في إطار احترام موافقتها على إرادة المؤتمر وسيادته، وبذلك تكون مهمة التأمين إذا مارستها الدولة محددة بقوانينها ونظمها، ومحددة في ذات الوقت بإرادة المؤتمر ومتطلبات وظيفته بما لا يخرج عن نظام الدولة وقوانينها، وتصبح نظرية القبول رادعاً لأي محاولة للتعارض بين السياتين.

وتبقى بعد ذلك صورة التعسف فى استخدام حق السيادة، أى أن يتجاوز أحد الأطراف، الدولة أو المؤتمر، حدود سيادته. ويتمثل ذلك فى أن تقارن الدولة سيادتها من منطلق شخصى بعيدا عن قوانينها الموضوعية، أو أن يمارس المؤتمر سيادته خارج نطاق قوانين الدولة ونظمها، و فى هذه الحالة يصبح كلا الطرفين له الحق فى الرجوع عن قبوله، أو إذا جاز لنا أن نقول يصبح لكلا الطرفين الحق فى فسخ العقد الضمنى الذى ارتضته إرادتهما لتحديد العلاقة بينهما، المؤتمر والدولة.

ولعله من الضرورى لكى يتكامل المفهوم أن نقرر أن المؤتمر فى معناه الواسع المتقدم لا يعنى بالضرورة كون مؤتمرا دوليا، وإنما يمكن أن يكون مؤتمرا محليا أو إقليميا أو مهنيا، دون أن يخل ذلك بكل القواعد أو المفاهيم السابقة.

ذلك لأن المؤتمر فى حد ذاته يمثل شخصية منفصلة تلوب داخلها شخصيات أعضائه وجنسياتهم ومراكزهم. ولا تبرز أهمية تحديد دولية أعضائه إلا فى نطاق علاقة الدولة بهم كأشخاص دوليين خارج نطاق المؤتمر.

كما وأن مكان إنعقاد المؤتمر يمثل دائرة أخرى تماما فى تحديد العلاقة، فإذا انعقد المؤتمر فى مكان يتمتع بالحصانة الدبلوماسية، فهذا أمر يدخلنا فى دائرة قانون العلاقات الدبلوماسية وما يحدده من حركة العلاقات بين الدولة وبين الهيئات والمنظمات الدولية ومقارها، وإذا ما انعقد فى مكان من أماكن أجهزة الدولة فهذا يدخله فى نطاق آخر من نطاقات العلاقات، وإذا ما انعقد فى مكان عام فهذا نطاق آخر، ولكن جميع هذه النطاقات لا تخل بجمهور الشخصية المنفصلة للمؤتمر والذى يتحرك إيقاع السيادة بينه وبين الدولة داخلها إنما تبرز أهمية تحديد ذلك فى علاقة المؤتمر والدولة بالأفراد فى المؤتمر.

وهذا هو موضوع بحثنا فى المبحث الثانى.

obeikandi.com

المبحث الثاني :

الفرد وسيادة المؤتمر ومتطلبات التأمين والمواءمة بينهم

- المواءمة بين حرية الفرد وسيادة المؤتمر.
- المواءمة بين حرية الفرد ومتطلبات التأمين.
- الفرد الدولي ومتطلبات التأمين.
- الجهاز الفني للمؤتمر ومتطلبات التأمين.
- أجهزة الإعلام ومتطلبات التأمين.

obeikandi.com

الفرد وسيادة المؤتمر ومتطلبات التأمين

والمواطنة بينهم

انتهينا فى المبحث الأول إلى تحديد مفهوم نظرية سيادة المؤتمر ومفهوم نظرية سيادة الدولة، وحركة العلاقة بينهما وموقع أجهزة التأمين من هذه الحركة.

وسوف نتناول فى هذا المبحث تحديد دور الفرد فى إيقاعات الحركة بين سيادة المؤتمر وسيادة الدولة، ونتناول فى تحديدنا لهذا الدور البحث فى فكرة المواطنة بين حرية الفرد وسيادة المؤتمر، والمواطنة بين حرية الفرد ومتطلبات التأمين. وبحشنا فى هذين النطاقين يتضمن بعدين أساسيين: أولهما: يتناول الفرد مجردا كإنسان بعيدا عن ظلال وظيفته أو مركزه، فقط لكونه إنسانا تحميه كل مبادئ حقوق الإنسان وحرياته، سواء على مستوى قوانين الحياة الإنسانية أو على مستوى ما يقرره دستور الدولة وقوانينها. وثانيهما: يتناول دور الفرد تحت مظلة وظيفته فى إيقاع هذه الحركة متتبعين صورها المختلفة من مظلة دبلوماسية إلى مظلة العضوية فى المؤتمر إلى مظلة الوظائف الفنية المعاونة للمؤتمر إلى المظلة الإعلامية لرجال الإعلام إلى مظلة شخصيات الدولة المسئولة فى تواجدهم بالمؤتمر إلى دور الفرد العادى كزائر أو مشارك فى المؤتمر.

وفى البداية، فإن الفرد هو محور جميع إيقاعات الحركة فى الحياة، فمن مجموع الأفراد تتشكل الجماعة، ومن مجموع إرادات هؤلاء الأفراد الحرة تستمد أى سلطة سياسية سند قيامها ومشروعيتها استمرارها، بإرادة الإنسان الحرة هى الأساس الأول لمشروعية إيقاعات الحركة فى الحياة. وإذا نظرنا إلى الفكرة الأصلية لقيام القانون، وجدنا أنها لا تخرج عن وضع ضمانات لحرية إرادة الأفراد داخل حركة المجتمع، ذلك أن قدر الإنسان لا يستند فقط إلى فكرة خلقية أو فكرة دينية، وإنما يستند أيضا إلى فكرة قانونية تبينها أحكام القانون حينما يحمى جسد الإنسان وعرضه وفكره.

وقد بين الإعلام العالمى لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ديسمبر ١٩٤٨ (٥١) أسس الشرعية الدولية لحقوق الإنسان، فنص فى مادته الثانية :

"لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة فى هذا الإعلان دونما تمييز من أى نوع ولا سيما التمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأى سياسيا وغير سياسى أو الأصل أو الوطن أو الثروة أو المولد أو أى وضع آخر."

كما نص فى مادته الثالثة :

"لكل فرد حق فى الحياة والحرية وفى الأمان على شخصه."

ونص المادة ١٩ منه :

"لكل شخص حق التمتع بحرية الرأى والتعبير ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون مضايقة وفى التماس الأنبياء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأى وسيلة ودونما اعتبار للحدود."

ونص فى المادة ٢٠ منه :

"لكل شخص حق فى حرية الاشتراك فى الاجتماعات والجمعيات السلمية."
وحرية الفرد بهذا المفهوم الإنسانى الشامل ليست على إطلاقها، وإلا تحول المجتمع الإنسانى الى مجتمع تسوده الفوضى وتتضارب فيه حريات الأفراد.

ولذلك فإنه من الواجب أن تقف مساحة حرية الفرد عند أول حدود مساحة حرية الفرد الأخر فى المجتمع، والقانون فى كل مجتمع يستمد شرعيته بقدر ما يعتد بقدر الإنسان وقيمه وحقوقه، وعندما ناقش المؤتمر المنعقد فى شيكاغو سنة ١٩٥٧ م مبدأ

سيادة القانون، كان الرأي هو أن العناصر التي يتكون منها قدر الإنسان أو قيمته، والأغراض التي تتحقق نتيجة الإيمان بهذه العناصر واحترامها، هي التي تكون في أعماق ضمير الأفراد الإيمان بسيادة القانون، بل إن مجرد الاعتراف بحقوق الإنسان وحرياته هو في ذاته مظهر من مظاهر سيادة القانون^(٥٢)

وقد ورد في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٦٦ في المادة ١٩، فقرة ٣، ما يلي :

"تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة (٥٣) من هذه المادة واجبات ومستوليات خاصة، وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود، ولكن شرطه أن تكون محددة بنص القانون، وأن تكون ضرورية :

(أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم.

(ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة."

وعلاقة الفرد بالمؤتمر إنما تحكمها كل هذه المحددات السابقة، وتتحدد مساحة حرته بمساحة سيادة المؤتمر الممثلة لمجموع سيادات كل عضو فيه وما تهدف إليه هذه السيادة من تحقيق المصالح والأهداف التي انعقد المؤتمر من أجلها، وما تحدده هذه السيادة من نظم وإجراءات للوصول إلى هذا الهدف. ثم تأتي حركة العلاقة بين الفرد ومتطلبات التأمين لتعبر عن العلاقة بين حرية الفرد والسلطة القائمة بالتأمين، هذه السلطة التي إنعقدت لها إرادات أفراد المجتمع لضمان حرياتهم وتنظيم حركه هذه الحريات بينهم في إطار منظم من سيادة القانون، ويتفرع على ذلك أن متطلبات التأمين إذا تعرضت لحرية الأفراد في غير الأحوال التي ينظمها القانون أو على غير الأسلوب الذي سنه القانون، أو إذا تجاوزت روح القانون، فإنما تعتبر في واقع الأمر خروجاً على

القانون يهدد الأمن والأمان ولا يحميه، وكان ذلك تقويضاً لحقوق الأفراد وحررياتهم، وإخلالاً خطيراً للسند الأساسي الذي قامت على أساسه هذه السلطة المنظمة ألا وهو إرادة أفراد الجماعة التي انبثقت لتنشئ هذه السلطة لحماية لحررياتهم وتنظيمها لها في إطار منظم من سيادة القانون.

والفرد، كما أسلفنا، هو الفرد الإنساني المجرد، والقواعد التي أسلفناها هي القواعد العامة المجردة التي يجب أن تنظم علاقة هذا الفرد بالسلطة ممثلة في سلطة المؤتمر أو ممثلة في سلطة أجهزة تأمين المؤتمر على السواء.

أما الفرد، حينما يستظل بمظلة وظيفته، فإنما يجتمع له قواعد أخرى منظمة للعلاقة إلى جانب هذه القواعد العامة.

فالفرد الدولي، إلى جانب كونه إنساناً يحدد علاقته بالمؤتمر وسلطة التأمين قواعد العلاقات الإنسانية التي أسلفناها إلى جانب قواعد القانون الدولي المنظمة للعلاقات الدبلوماسية، والتي تجد سندها الفقهي على الرأي الراجح في نظرية مصلحة الوظيفة^(١)، والتي ترى أن الحصانات والامتيازات أمر ضروري لمباشرة الوظيفة الدبلوماسية دون عوائق، لأن الموظف الدبلوماسي لا يمكنه القيام بعمله على الوجه الأكمل إذا قررنا خضوعه بصورة كاملة لقانون الدولة المعتمد بها، ولكن يجب أن نفرق، وبحرص شديد، في علاقة الفرد الدولي بالمؤتمر، كونه عضو مشارك فيه أو زائر عرضي له، ذلك أن الفرد الدولي في علاقته بالمؤتمر كعضو، حتى ولو كان تحت مظلة وظيفته الدولية، إنما يخضع لسيادة المؤتمر وما تسنه هذه السيادة من نظم وإجراءات، ويخضع عنه رداً حصانته كفرد دولي حينما تظاً قدماء حدود المؤتمر ونطاقه، ليرتدى داخله حصانه المؤتمر الداخلية المعبر عن مجموع إرادات أعضائه بما فيهم شخصه. أما

الشخص الدولي إذا شارك فى المؤتمر زائرا، فإنما يدخل إليه محملا بحصاناته، وذلك داخل حدود نظام المؤتمر الداخلى، ولكن تفرق الحالة هنا فى أنه لا يعتبر مشاركا فى مجموع الإيرادات التى تنظم سلطة المؤتمر، يكون عليه إما أن يقبلها فيحضر المؤتمر، وإما أن يرفضها فلا يحضر إليه.

كذلك حال عضو المؤتمر فى الحالة الأولى التى يكون خضوعه لسيادة المؤتمر هو تعبير عن هذه السيادة التى تعبر عن مجموع إرادات أعضائه، بما فيهم هو شخصا. أما الأفراد العاملين فى الوظائف الفنية المعاونة للمؤتمر، فإن طبيعة العلاقة بينهم وبين المؤتمر مختلفة تماما عما سبق، هذه العلاقة هى علاقة الوظيفة بصاحب الوظيفة أو هى علاقة الموظف بجهة عمله، وتحكم هذه العلاقة التعاقدية قواعد العقد المبرم بين الأطراف والذى يحدد مهام الوظيفة واختصاصاتها وشروطها، كما يحدد السلطة فى الوظيفة ونطاق هذه السلطة وحدودها وخطوطها.

أما حال رجال الصحافة والإعلام فى علاقاتهم بالمؤتمر فهو مختلف عما سبق كله، فرجال الإعلام والصحافة هم النافذة التى يرى العالم من خلالها المؤتمر، وهم الوسيلة لكى تتفاعل حوارات المؤتمر وقراراته مع الرأي العام فى المجتمع كله، وبهذا يعتبرون وبحق شركاء فى تحقيق أهداف المؤتمر، هذه المشاركة التى تملئها مصلحة الطرفين تفرض نوعا من العلاقة يقترب من العلاقة بين العضو والمؤتمر بقدر وتحديد، فهو يقترب منها بحكم أنهما شركاء فى الهدف وشركاء فى المصلحة، وبتعدد عنها بحكم أن رجال الصحافة والإعلام ليسوا أطرافا أصيلة فى عقد الإيرادات الذى انعقد على أساسه المؤتمر، لذلك فإن تنظيم هذه العلاقة يجب أن يتم بحرص كامل وفهم عميق لطبيعته المهمة التى يقوم بها رجال الصحافة والإعلام، ويجب أن تتاح لهم مساحة وسط فى الحرية داخل المؤتمر بين حرية أعضائه وحرية زائريه، وفى نفس الوقت وبنفس

التحديد، يجب أن تكون القواعد المنظمة لهذه العلاقة آخذة في اعتبارها حدود هذه الحرية ونطاقها بما لا يخل بأعمال المؤتمر أو يؤثر على أهدافه.

ولعلنا في النهاية نكون قد قطعنا شوطاً على طريق تأصيل نظرية للتأمين بعمومه، وعلى وجه التخصيص تأصيل إيقاع الحركة بين المؤتمر والدولة وسلطة التأمين والأفراد، ورسم إطار تتحرك في محيطه كل إيقاعات السيمفونية.